الانظمة السياسية

جامعة المستقبل – كلية القانون

المحاضرة السادسة

التطور التاريخي للديمقراطية

المرحلة الثانية

صباحي – مسائي

م.م وئام فاضل

ثانيا: الشرائع السماوية والمبادئ الديمقراطية

كان الأنسان محور الديانات السماوية المختلفة. اذ أن احكامها العامة اهتمت بشؤونه الدينية والدنيوية ولذلك تجدها تحت الناس على المودة والرحمة والعدل والإحسان واعتمادها في العلاقات التي تقوم بينهم ومع عناية الكتب السماوية بالإنسان كقيمة عليا في الحياة الدنيا الا ان مدى هذه العناية بفكرة الديمقراطية يبدو مختلفا من كتاب الآخر وستحاول بيان ذلك بإيجاز فيما يتعلق بالديانتين المسيحية والاسلامية.

أ- الديانة المسيحية - يذهب الرأي الراجح في الفقه الى ان الدين المسيحي لم يتعرض لنظام الحكم وانما ترك ذلك الجهود الأفراد يتخذون ما يرونه مناسبا للشؤون الدنيوية واكتفى بالدعوة

إلى الأخلاق الفاضلة من اجل اسعاد المجتمع البشري في الدنيا والآخرة وفي بداية ظهور المسيحية كان هناك فصلا واضحا بين السلطتين الدينية والزمنية وفقا لمقولة (دع ما لله الله وما لقيصر القيصر إلا أن المسيحية مع ذلك لم تنصر الحاكم الظالم وانما كانت تدعو الى اقامة العدل بين الناس والمساواة بينهم بصرف النظر عن الفوارق الاجتماعية لأن الناس جميعا من خلق الله لا فرق بينهم وسوف يرجعون اليه ويحاسبون عن اعمالهم وأن على البشر جميعا حكاما ومحكومين أن يخضعوا للقوانين العليا التي وضعها الله وهكذا يلاحظ أن المسيحية وان لم تعالج بشكل واضح مسألة نظام الحكم وفكرة الديمقراطية، الا أن المبادئ السامية التي كانت تدعو اليها تحت جميعها الى احترام انسانية الفرد واعطائه المكانة الجدير بها انسجاما مع تكريم الخالق للإنسان.

ب الاسلام وفكرة الديمقراطية ظهرت الديانة الأسلامية في القرن السابع للميلاد حيث بدأت الدعوة الاسلامية حين بعث الله النبي محمد (ص) يهدي الناس من ظلال ويجمعهم من فرقة. وكانت رسالته للانسانية كافة وليست لفتة او قومية معينة، والأسلام دين ودولة عقيدة وشريعة والشريعة هي النظم التي شرعها الله او شرع أصولها حتى بأخذ الأنسان بها في علاقته بخالقه وعلاقته بأخيه المسلم ثم علاقته بأخيه الأنسان اينما كان وقد عبر الأسلام عن العقيدة (بالأيمان وعن الشريعة بالعمل الصالح) وهكذا نرى أن الأسلام وضع نظما متكاملة المعالجة شؤون الدين والدنيا ومن هذه النظم ما يتعلق بالنظام السياسي حيث يلاحظ ان القرآن والسنة تكفلا بوضع اسسه واصوله العامة ومبادئه الكلية دون التعرض للجزئيات والتفاصيل كما هو الحال بالنسبة للعبادات وانما ترك هذا الأمر للمسلمين ينظرون فيه على ضوء المصلحة العامة ومقتضيات تطور الحياة الآن هذه الأحكام تتطور بتطور البيئات والمصالح فأقتصر القرآن فيها على القواعد العامة والمبادئ الأساسية ليكون ولاة الأمر في كل عصر في سعة من ان يفصلوا قوانينهم فيها حسب مصالحهم في حدود اسس القرآن من غير اصطدام بحكم جزئي فيه.

فلا توجد احكام تفصيلية في شكل الحكومات او طريقة تنظيم سلطاتها او كيفية اختيار الحاكم وانما اكتفى بوضع الأسس الثابتة تاركا تطبيقاتها التفصيلية والجزئية تتطور حسب ظروف الأمة في كل عصر بما يحقق صالح المجتمع الأسلامي.

أن هذا القول لا ينفي وجود فلاسفة ومفكرين من رجال الدين المسيحي اهتموا بدراسة السلطة والقانون ولهم آراء واضحة في مقاومة طغيان السلطان وظلمهم، ولعل القديس توماس الأكويني كان خير من يمثل هذا الاتجاهات كان من دعاة انتخاب الحاكم وكذلك انتخاب مجلس ارستقراطي يعاونه في شؤون الحكم ومع انه فرق بين السلطتين الدينية والزمنية الا انه لم يلزم الأفراد في طاعة السلطة الزمنية اذا كانت سلطة غير عادلة واحكامها غير منسقة مع الدين وتعاليمه بل ذهب الى اكثر من ذلك عندما أقر بحق المقاومة السياسية للحاكم الجائر .

يقوم النظام السياسي في الإسلام على اساس الخلافة.

لله يقوم النظام السياسي في الاسلام على اساس الخلود فما المقصود بالخلافة؟

تعرف الخلافة بأنه رئاسة عامة في امور الدين والدنيا نيابة عن الرسول (ص)) وقد عرف لقب الخليفة لدى اختيار ابا بكر ارض او مبايعته ليخلف رسول الله فتسميته خليفة تعود الى انه يخلف النبي في امته اي يحكم نيابة عن الرسول (ص) بما انزل الله ينفذ شريعته ويسهر على مصالح الرعية ويعمل على تحقيق نفعهم وما فيه خيرهم في دنياهم وآخرتهم سمي الخليفة اماما تشبيها بإمام الصلاة فى اتباعه والاقتداء به ولهذا سميت الخلافة الأمامة الكبرى .

ويذهب معظم الفقه الاسلامي الى ان الخلافة تقوم على اساس اختيار الأمة ممثلة في جماعة الأهل الحل والعقد .

الشروط التي يجب توافرها في الشخص الذي يتولى الخلافة

- العدالة الجامعة لشروطها وبراد بالعدالة في هذا المقام الورع والتقوى.
- العلم المؤدي الى الاجتهاد
- سلامة الحواس من السمع والبصر.
- سلامة الأعضاء من نقص يمنع استيفاء الحركة وسرعة النهوض.
- الرأي المفضي الى سياسة الرعية وتدبير المصالح.
- الشجاعة.

ولعل الغاية من ضرورة توافر هذه الشروط في الخليفة القدرة على تحمل أعباء الحكم ورعاية مصالح الناس ورفع الأذى عنهم فاهما واعيا لكتاب الله وسنة رسوله حتى لا يحيد في اعماله.

الشروط التي يجب أن تتوفر في من يكون من أهل الحل والعقد فهي :-

- العدالة الجامعة لشروطها.

- العام الذي يتوصل به الى معرفة من يستحق الأمامة على الشروط المعتبرة فيها.

- الرأي والحكمة المؤديان الى اختيار من هو للأمامة أصلح وبتدبير المصالح القوم واعرف.

ويراد بهذه الشروط تمكين جماعة اهل الحل والعقد من حسن اختيار الأمام الذي يجب ان يدير شؤون الأمة بأمانة وحزم .